إطلالة

عماد موسى*

لصالح من الوكالات الحصرية؟

من المفارقات الهامة في الحياة الاقتصادية الفلسطينية أن تجد الوكالات الحصرية قد غدت جزءا من الاحتكارات التي اختص بها بعض المسؤولين في السلطة وبعض المتنفذين فيها، غير ملتفتين إلى الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني وخصوصا المنتوج الزراعي وغيره من المنتجات المحلية، فهناك على سبيل المثال لا الحصر الوكالة الحصرية لاستيراد زيت الزيتون والتي تتعارض مع أبجديات العمل الاقتصادي، إذ نتساءل مثل غيرنا من المواطنين لصالح من؟ استيراد زيت الزيتون التركي في الوقت الذي يحتاج فيه المزارعون والفلاحون لكل أنواع الدعم بدءا من منع استيراد زيت الزيتون وانتهاء بإجراءات تعزيز صمود الفلاحين في أراضيهم التي تتعرض للمصادرة وإلى السرقة من قبل المستوطنين تحت حماية الجيش الإسرائيلي، لصالح من؟ يقومون باستيراد زيت الزيتون؟ في الوقت الذي تتعرض فيه أشجار الزيتون للقلع والقطع والحرق والتجريف، وإلى منع الفلاحين من التوجه إلى أراضيهم لقطف ثمار الزيتون من قبل قطعان المستوطنين وجنود الاحتلال. ولصالح من يقومون بشراء كيلو زيت الزيتون من(١٠- ١٢) شيقلا ويباع بأضعاف هذا المبلغ في الخارج على أنه زيت الأراضي المقدسة. والمفارقة الأخرى في هذا الموضوع هو قيام بعض منظمات المجتمع المدني بهذا الإجراء بدلا من أن تقوم بتوفير كل أسباب الدعم للمزارعين من أجل الثبات والصمود أمام القمع الإسرائيلي الهادفه إلى مصادرة أراضيهم.ونتساءل أين هي الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة وعلى تصرفاتها وعلى أدائها؟

ونتساءل أين هي الرقابة الشعبية من وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية؟ وأين هو دور اتحاد المزارعين ؟ وأين هو دور الفلاحين الذين يصمتون إزاء مثل هذه الممارسات ضدهم؟ وأين هم دعاة الإصلاح ؟ أم أن الإصلاح الزراعي غير وارد على أجندة أحد منهم؟.

أم أن الصراع على الحكم هو من أولويات دعاة الإصلاح ؟ وأن البحث عن فرصة للفوز بمقعد في المجلس التشريعي أهم بكثير من ايجاد سبل عملية لدعم الفلاحين وجعلهم أكثر التصاقا بأرضهم بدلا من الجلوس والتفكير بكيفيات العودة للعمل في الأسواق الاسرائيلية.

أليس من الحكمة بمكان أن ينبري أصحاب الدعوات والطروحات التنموية إلى وضع مشاريع تنموية زراعية قابلة للتنفيذ ، في ظل عدم تمكن العمال من العمل داخل اسرائيل بهدف زيادة الاهتمام بأشجار الزيتون و زيادة الإنتاج الوطني مع العمل المتواصل لوقف عمليات استيراد زيت الزيتون من الخارج بوصفه إجراء حمائيا وتشجيعيا.

ولأن الظرف يساعد على تنفيذ أي مشروع من هذا القبيل فهو يوفر فرص عمل مؤقتة قد تتحول إلى دائمة في حال تبني وزارة الزراعة لخطة وطنية لزيادة استصلاح الأراضي وزراعتها بأشجار الزيتون بدلا من أن تتحول إلى أداة تدمير للفلاحين لقيامها بمنح البعض وكالات حصرية لضرب المنتوج الوطني.

*مدير عام الإعلام للمجلس الوطني الفلسطيني

مؤسسات مسؤولة بلا مسؤولية!

خسائر المزارعين تقدر بـ٥٠-٦٠ مليون دولار

إنتاج فائض دون تصدير وتجار «يستوردون» بالتهريب

رام الله__ أيهم أبو غوش – خاص بالبيدر

لقد كان المواطن عصمت جميل أبو حمدان (٥٤) عاماً من بلدة عصيرة قضاء نابلس ينتظر على أحر من الجمر قدوم موسم الزيتون، كيف لا؟ وهو يعتمد عليه اعتماداً كبيراً في تأمين الكثير من احتياجاته الحياتية الأساسية، حيث أن مرتبه المتواضع جراء عمله موظفاً في وزارة التجارة والاقتصاد لا يكفي للإيفاء بمتطلبات أسرة مكونة من ٩أفراد،لكن الواقع كان مريراً حيث أن سعر الزيت انخفض هذا العام بشكل كبير إلى درجة اضطرته أن يبيع كيلو الزيت الواحد بأقل من سعر التكلفة (١٤) شيقلا، في حين كان يصل سعر الكيلو الواحد في السنوات الماضية إلى ١٨و٢٠ شيقل. ويقول أبو حمدان إن «حيتان السوق» تحكموا بالأسعار مستغلين وضع المزارعين المزري وحاجتهم الماسة للمال واضعين إياهم أمام خيارين أحلاهما مر، فإما البيع بأسعار يتحكم فيها هم «التجار» أو يتكدس زيت المزارع دون أن يحصل على أموال هو في أمس الحاجة إليها ما يضطره إلى البيع بسعر أقل من التكلفة.

ويؤكد المواطن أبو حمدان أن هناك كثيرا من المزارعين باعوا كيلو الزيت بسعر ٨و٩ شيقل من أجل تأمين الأموال اللازمة لسد رمق العيش.

ويضيف «هناك بعض التجار لم يكتفوا بشراء الزيت من المزارعين بأسعار منخفضة، بل قاموا باستيراد زيت من الخارج وبأسعار زهيدة وأخذوا يبيعونه على أنه زيت بلدي مما ساهم في انخفاض سعر الزيت المحلي».

انخفاض الأسعار

تقدر وزارة الزراعة إنتاج فلسطين من الزيت لهذا العام ما بين ٣٠-٣٥ألف طن فيما بلغت كمية الاستهلاك المحلي في السنوات السابقة ما يقارب ١٠ آلاف طن الأمر الذي يعني وجود ما يزيد عن ٢٠ ألف طن فائض عن الحاجة علاوة على وجود ما بين ٦-٧ آلاف طن زيت زيتون مخزنة من العام الماضي لم يتم تصديرها أو استهلاكها.

الكمية الفائضة عن الاستهلاك المحلي تجد الجهات المعنية صعوبات جمة في تصديرها. ويقول وكيل وزارة الزراعة د.عزام طبيلة «إن زيت الزيتون الفلسطيني غير قابل للتسويق الخارجي بسبب عدم ملاءمته للمواصفات العالمية التي تحدد عبوات خاصة للتعبئة غير متوفرة محلياً إضافة إلى ارتفاع تكلفة الأيدي العاملة الفلسطينية».

ويضيف طبيلة«قمنا بمخاطبة دول الخليج العربي من أجل شراء زيت الزيتون الفلسطيني لكنهم يريدونه وفق مواصفات عالمية غير متوفرة في فلسطين، وحتى إذا قمنا بالالتزام بسعر المواصفات فإن سعر التكلفة سيزيد، الأمر الذي يسبب ارتفاعاً في سعر الزيت وهو في هذه الحالة أيضاً لن يجد سوقاً بسبب منافسة زيت دول أخرى مثل تركيا وسوريا حيث الالتزام بالمواصفات العالمية والسعر أقل نتيجة انخفاض سعر تكلفة الأيدي العاملة».

وحول سبب تفاقم هذه المعضلة في هذا العام بينما لم تكن في الأعوام السابقة، يشير طبيلة إلى أنه في السنوات السابقة كان الأردن يستوعب جميع كمية الزيت الفلسطيني الفائض وإن كان معباً بالأسلوب التقليدي، غير أنه في الوقت الحالي أصبح الأردن ينتج حاجته من الزيت، بل أصبح لديه فائض يصدره وفق المواصفات العالمية.

من جهته قال مصدر مسؤول في وزارة التجارة والاقتصاد فضل عدم الكشف عن اسمه إن الوزارات المعنية لم تتابع قرارات القمة العربية التي انعقدت في القاهرة عقب اندلاع انتفاضة الأقصى والتي نصت على ضرورة قيام الدول العربية بشراء منتوج فلسطيني فائض عن الحاجة دون جمارك، متهماً الدول العربية بالتقصير في هذا الجانب لكنه أضاف «إلا أنه يوجد تقصير عندنا أيضاً لأننا لم نتابع هذه القرارات سيما أن بعض الدول العربية ومنها الجزائر أبدت استعدادها لشراء الزيت الفلسطيني بيد أن الجهات المعنية لم تتابع ذلك».

وأكد طبيلة أن انخفاض القوة الشرائية للمواطن الفلسطيني في ظل الوضع الراهن سيؤدي إلى انخفاض بيع الزيت محلياً مما سيفاقم المشكلة.

تحديد الأسعار

كان هذا الموضوع __تحديد الأسعار__ مثار خلاف بين المؤسسات الزراعية المختلفة ففي الوقت الذي طالبت فيه الإغاثة الزراعية واتحاد المزارعين الفلسطينيين عدم السماح بأي حال من الأحوال أن يقل سعر البيع عن قيمة التكلفة رفضت وزارتا الزراعة والتموين واتحاد الفلاحين ذلك بدعوى أن كمية الانتاج كبيرة وغير قابلة للتسويق.

وأوضح جهاد عبده منسق دائرة التسويق في اتحاد المزارعين أن الاتحاد قام بالإعلان عبر الصحف المحلية بأنه مستعد لشراء تنكة الزيت سعة ١٦ كيلو بسعر ٤٢ ديناراً في محاولة منه لمساعدة المزارعين والتقليل من خسائرهم، وتحدث عبده عن صيغة تفاهم بين اتحاد المزارعين واتحاد الفلاحين ينص على ألا يقوم أي طرف بشراء كيلو الزيت بأقل من ١٦ سيقل مشيراً إلى وجود خرق من قبل اتحاد الفلاحين الذي قام بشراء الكيلو بسعر ١٢ شيقل.

ويؤكد سليم أبو غزالة مسؤول الاستيراد والتصدير في الإغاثة الزراعية وجود ورقة تفاهم بين اتحاد المزارعين واتحاد الفلاحين لا يسمح بموجبها شراء كيلو الزيت بسعر أقل من ١٦ شيقل مبينا أن اتحاد الفلاحين نقض هذا الاتفاق عندما قام بشراء كيلو الزيت بـ١٢ شيقلا مضيفا«هذا النقض تم بمباركة من وزارة التموين التي سمحت لاتحاد الفلاحين الشراء بهذا السعر المنخفض».

ونفى رئيس اتحاد الفلاحين في منطقة أريحا جودة سعيد وجود مثل هذا الاتفاق مكتفياً بالقول «إن الحديث يدور حول تبادل في وجهات النظر ورفض الاتهامات الموجهة للاتحاد بأنه لم يراع مصلحة المزارعين عندما اشترى كيلو الزيت بـ١٢ شيقلا» وأضاف «إن وضع المزارعين صعب للغاية، فهناك مزارعون جاءوا إلى الاتحاد وعرضوا بيع كيلو الزيت بـ٧ و٨ شيقلا لكني رفضت ذلك» معتبراً أن اتحاد الفلاحين ساهم في التقليل من خسائر المزارعين كونه لم يشتر بأقل من ١٢ شيقلا في وقت استغل فيه بعض التجار وضع المزارعين واشتروا بسعر وصل إلى ٨و٩شيقل للكيلو الواحد.

كما اعتبر وكيل وزارة الزراعة د.عزام طبيلة بأن تحديد السعر غير ممكن لأن السوق عرض وطلب وهناك كميات كبيرة من الزيت، ورفض وكيل وزارة التموين عبد الحميد القدسي فكرة تحديد الأسعار كون أن السوق مغرقة بالزيت وبالتالي فإن تحديد السعر سيؤدي إلى الحد من عملية البيع والشراء في السوق المحلي في وقت تغلق الأبواب أمام امكانية التصدير الخارجي. وأضاف القدسي «إن الجهة التي تريد تحديد الأسعار عليها أن تشتري كل الكمية الفائضة من السوق وهذا غير ممكن». وفيما يتعلق بأن اتحاد المزارعين والإغاثة الزراعية إستطاعا شراء كميات من الزيت بسعر ١٦شيقلا للكيلو، قال القدسي بأن الاغاثة واتحاد المزارعين يستطيعا شراء تنكة الزيت بـ ٤٠ و٥٠ديناراً لكن ذلك سيكون محدوداً للغاية» وشدد القدسي على أن كيلو الزيت كان يباع في السوق بسعر ٩شواقل وأقل من ذلك مضيفاً «إلا أننا تمكنا من رفعه إلى ١١و١٢شيقل بالتنسيق مع اتحاد الفلاحين وأوقفنا مزيداً من الخسارة».

ويقر كل من أبو غزالة وعبدة بمحدودية قدرة مؤسستيهما على شراء الزيت بالسعر الذي يريانه مناسباً حيث لا تزيد الكمية التي قاما بشرائها من المزارعين عن ٧طن (ما بين تسويق خارجي ومحلي ومساعدات تم توزيعها احتوت على زيت زيتون) إلا أنهما يؤكدان أنه لو كان هنالك تعاون بين الجهات المعنية وتم تحديد السعر بحيث لا يقل عن سعر التكلفة فإنه يمكن عندها تسويق

التتمة ص٦